

فقد أدت الاضطرابات الأمنية التي ترتبت عن الحراك الاجتماعي الذي شهدته بعض الدول العربية إلى تحول الخلافات السياسية إلى خلافات طائفية واثنية وعرقية. ويساهم في عسكرة المجتمع و انفرط عقد احتار الدولة للعنف المشروع و يزيد من أهمية التنظيمات العسكرية بكل أنواعها، سواء بالنسبة للدول الوطنية أو للجماعات المجتمعية التي تزداد استقلالية وعسكرة في سعيها إما للحفاظ على مكانتها أو للحصول على امتيازات اقتصادية واجتماعية وسياسية والخروج من وضع التهميش والإقصاء الذي ظلت تعيش فيه، وهي من نتائج تسييس الجيش و انخراطه المباشر في العملية السياسية أو من خلال اختراق القوى السياسية لوحداته أو تحكم النظام السياسي فيه و خصصته الصالحه و توظيفه في حماية نفسه في مواجهة الشعب فالمليشيات تنشأ بعد توظيف الجيش في الصراع السياسي خاصة عندما يتخذ هذا الصراع ابعادا طائفية وعرقية ومذهبية في المجتمعات غير المندمجة التي تتحكم فيها انظمة استبدادية غير ديمقراطية تعتمد في إدارة الدولة على البني العصبية والطائفية و على الولاء الجماعي أو الفردي . إلا ان واقع المؤسسة العسكرية يختلف عن ذلك في بعض الدول والمجتمعات المتعددة الطوائف و الاديان و الاعراق أو المجتمعات القبلية التي تعاني من عدم الاندماج ، ويفرض أراءه الأيديولوجية والسياسية الأحادية على الجميع و يرى نفسه السيد الذي يعلى ولا يعلى عليه ، ويتجه للانقسام تبعاً للانقسامات المجتمعية، وحينها يتم الانتقال من احتكار الدولة للعنف و تمركزه بيدها إلى تشطيه و توزيعه في ايدي فاعلين متعددين غير الدولة. ويزداد هذا الوضع سوءاً عندما تتسلح البني الطائفية المتعددة وتأخذ شكل جيوش ميليشياتية خاصة وقتها تصبح تتعرض الوحدة الوطنية والترابية للتقسيم و ينتهي الولاء الوطني لتحل محله الولاءات المحلية أو البدائية كما قد تعتمد القوات المسلحة إلى انتاج اذرع أو الاستعانة بمرتزقة أو شركات خاصة تعينها في حروبها وتنفذ مخططاتها بالنيابة عنها خاصة ان هؤلاء الوكلاء يمكنوها من تحقيق مكاسب عسكرية في ارض المعركة لما قد يتميزون به من خبرة ودراية بالعدو و المنطقة التي يدور فيها الاقتتال، ما أدى إلى تقويض الدولة المركزية وقواتها المسلحة، كما هو الحال في بلدان مثل ليبيا واليمن منذ العام ٢٠١١. و قد تتشكل الفرق المتدربة من السكان المحليين الذين يتم تسليحهم في وقت قصير للدفاع عن انفسهم. وهو نفس ما ذهب اليه الدكتور عبد الوهاب الكيالي في الموسوعة السياسية في تعريفه للمليشيا بانها تشكيلات من الفرق تتألف من متطوعين مدنيين يتلقون تدريباً على الاسلحة كما يقومون بمساعدة الجيش النظامي اثناء الحرب بعد استدعائهم من عملهم و وظائفهم و قد وجدت هذه الفرق عند الرومان و اليونان و كانت على جانب كبير من حسن التدريب و جودته وتعرف المليشيات كذلك بانها منظمات خاصة مكونة من مواطنين مسلحين يعلنون عن انفسهم و ينخرطون في أنشطة شبه عسكرية ويتميزون عن الجيش النظامي، كما يتم تعريف المليشيات بأنها " شكل من المساعدة الذاتية لتجاوز الظروف التي تنتج عن عدم فاعلية الادارة و حالة الانسداد و غياب القانون ، عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها، و قد وجدت اشارة مقتضبة لمفهوم المليشيات في معاهدة جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب لعام ١٩٤٩ في الفقرة الثانية من المادة الرابعة التي تحدد أسرى الحرب ب " أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والمليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة. بل انها نمط من انماط استخدام القوة في الصراع السياسي المعاصر فيما بين الدول و فيما بين النظام السياسي و المجتمع هذه الممارسة التي تستعمل للتأثير على القرار السياسي للحكومات و الدول و ربما الافراد حيث تتعدد الآراء حول مدى شرعية التنظيمات التي تمارس العنف او القوة في الصراع ، وخلال القرنين الماضيين عمل عددا متزايدا من الدول على منح الشعب الحق الدستوري في اسقاط حكومته في حالة اتخاذها لاجراءات غير شرعية. وتاريخيا هناك نوعين من المليشيات : مليشيات دولية و مليشيات غير دولية ، و ينعقد دور الدولة في حماية الوطن والمواطن و تشترك اسباب مختلفة في ظهورها وتأثيرها في الحياة العامة فأحيانا تلجأ بعض الدول إلى تجيش الشعب وعسكرة المجتمع عندما تتعرض اوطانها إلى غزو خارجي فيتحول الشعب برمته إلى مليشيات مسلحة تساعد الجيش النظامي على صد العدوان كما قد يكون رد فعل اتجاه عنف النظام و يتميزون عن فئات أخرى تستعمل العنف و يتم توظيفها في تحقيق اغراض مشابهة لتلك التي تنشأ من اجلها المليشيات. و يتميز المرتزق عن الجندي المواطن فالأول أجنبي يدفع له أجر ليقاتل إلى جانب القوة التي يتعاقد معها أما الثاني فيدافع عن جماعته و إقليمه و مؤسساته المدنية كما أن المرتزق يهيمه الربح أما العسكري المواطن فيقاتل من أجل الشرف. " و هو نفس التعريف الذي تبنته الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم الصادرة في ١٩٨٩ و التي جرمت استعمال و اللجوء إلى المرتزقة واعتبرت ان كل مرتزق يشترك في الاعمال العدائية و اعمال العنف يعد مجرماً. ولا يهيمه إن كانت الحرب التي ستخوضها الدولة التي استعانت به مشروعة أو غير مشروعة ما دامت ستدفع له ثمن خدماته على النحو الذي يرضيه، كما بينت اصطلاحاً أيضاً بمهام قتالية، كما تشمل حراس الأمن المسلحين والحراس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية أو الهجومية

والنشاطات المتصلة بالأمن في حالات النزاع المسلح أو في حالات ما بعد النزاع. أما مشروع الاتفاقية الدولية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي قدمت إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير، فواقع نشاط بعض الشركات الأمنية الخاصة التي عملت في العراق منذ احتلاله عام 2003 كشركة بلاك ووتر التي ضلّع أفرادها بحوادث قتل للمدنيين يوضح انخراطها في القتال، إذا تعاقبت معها أيضاً منظمات دولية ومنظمات غير حكومية وشركات تجارية عالمية للحصول على خدماتها، وأصبحت أنشطتها في الوقت ذاته أكثر ارتباطاً بالعمليات العسكرية. فقد بدأت مرحلة انسحاب الدولة من كافة الأنشطة الاقتصادية ليقصر دورها على مهام الأمن والحراسة ثم بدأت مرحلة خصصت الأمن وعرضه في الأسواق مثل بقية السلع المادية لتنتهي بذلك الدولة كنظام سياسي قطعت البشرية ردحا طويلا من الزمن لبنائه، حيث تلجأ القوى المعارضة الى تشكيل مليشيات المقارعة النظام السياسي اما المدخل القانوني فيفسر هذه الظاهرة كردة فعل حتمية اتجاه اضمحلال قوة القانون، ان انعدام الاسس القانونية في التعامل مع المواطنين داخل البلد يولد بشكل طبيعي نمو المليشيات، اما المدخل النفسي لتفسير هذه الظاهرة فيرجعها الى الشعور بالاضطهاد و الحرمان و الاقصاء و الفقر والبطالة الذي قد يسلط على جماعة معينة او اقلية دينية او سياسية او منطقة جغرافية. فهذا الامر هو الذي يحدد كيف ينظر الى العسكر و كيف يرون هم انفسهم و كيف يرتبطون بالفاعلين الاجتماعيين الآخرين مثل الحكومة، فالجيش الذي يرى نفسه خادم او اداة للدولة يتميز عن أي حكومة و يبقى مستقل عنها و يملك ادواته الخاصة و يمكن ان يمثل الجيش نظام معين و يرتبط به و يعمل وفقا لارادته كما وقع في سوريا و في الحالة التي يكون الولاء فيها للدولة غالبا لا يعمل الجيش ضد المدنيين حيث يعتبرهم مصدر شرعيته، فتركيبه الجيش تعكس الى أي حد تثق الدولة او النظام الحاكم في احدى المجموعات المجتمعية و كيف ترتبط هذه الاخيرة بالدولة و الاعتماد على عرق او اثنية او معتقد مقارنة مع المجموعات الأخرى ، و بعد الاستقلال بني الجيش السوري من ابناء القرى و الارياف و هم في اغلبهم من الأقليات، ثم هناك نموذج الجيش الذي يتماهى مع النظام و يكون اداة في يده خادما له بايجابته و بسليباته و يصبح مليشيا اكثر منه جيش بالمعنى الكلاسيكي و هو جيش ضعيف مؤسساتيا وعسكريا بحكم التهديد الذي يشكله للنظام، استند كليا على رؤيته السياسية، و لم يسمح بأي مجال للمعارضة و سيطر القذافي وأفكاره فعليا على جميع أوجه الحياة الليبية ، و اسس اللجان الثورية في اواخر السبعينات من اجل حماية الثورة و تكون اعضاؤها من الموالين للنظام و من الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير و نشر ايدولوجيا النظام و اصبحت تقوم بدور امني يتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية و تغلغت في جميع مؤسسات الدولة، هكذا قامت هذه الانظمة بتكوين مليشياتها الخاصة او جيش الولاء للسلطة الحاكمة تحت مسميات متعددة و ربطتها بشبكة من العلاقات العائلية او القبلية و منحتها صلاحيات واسعة لحماية النظام مما جعلها عنصر موازنة مع الجيش الرسمي المتحكم فيه. ثانيا: علاقة المدني بالعسكري يقصد بالعلاقات المدنية العسكرية علاقة المؤسسة العسكرية مع المجتمع المدني، وتعني كلمة "مدنية" في مصطلح العلاقات المدنية العسكرية ببساطة غير العسكريين، وغالبا يقصد بها علاقة العسكر بالسياسة، و هناك ثلاثة اوضاع ممكنة نظريا للعلاقة بين الجيش والمجتمع : ١ - تطابق الجيش و المجتمع تقريبا حيث يتقلص المجتمع الى جماعة عرقية متحكمة تتعسكر كليا لتستجيب للنشاط السياسي الرئيسي للجماعة المكون من التسلط او الاضطهاد وهذه حالة عدة مجتمعات قبلية، ٢ - الجيش والمجتمع لا يتطابقان، أو بالأحرى يعارض الجيش تحول المجتمع، فالجيش ليس له دور خلاق و ليس قوة انتاج اجتماعية انما هو بنية فوقية في خدمة القسم المسيطر من المجتمع. و في ظل القوانين السلطوية تحاول القوات العسكرية بناء علاقات غير رسمية مع جميع القوى الاتوقراطية حيث تهيمن المجموعات المبنية على العلاقات الدينية أو الصلات الأسرية أو المناطقية على القيادات العسكرية. ان التوسع في حجم و كلفة المؤسسة العسكرية في معظم البلدان العربية قد عكس نفسه طبيعيا في تنامي الدور السياسي للعسكر، فهي ليست سوى مظهر واحد مميز من ظاهرة أكثر اتساعا في المجتمعات المتخلفة وهي التسييس العام للقوى و المؤسسات الاجتماعية التي تصبح متورطة بشكل مباشر في النشاط السياسي العام فيصبح المجتمع بأسره مشوشاً، ويعود ذلك الى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة والقادرة على التوسط في النشاط السياسي وتنقيته و تهدئته حيث تواجه القوى الاجتماعية بعضها البعض عارية و لا توجد مؤسسات سياسية وسيطة و لا زعماء يحضون بالقبول يقومون بدور الوسيط لتسوية النزاعات بين الجماعات ، كما انه لا يوجد اتفاق بين الجماعات حول الوسائل الشرعية والموثوقة و لا يوجد ما يحفز قائد أو جماعة على تقديم تنازلات مهمة في اثناء السعي من اجل السلطة. ان تحقيق السيادة المدنية على القوات المسلحة في الدول الحديثة النمو كما في بعض الدول العربية، لاسيما اذا ما تهددت مصالحها، و هو ما ادى الى تشكل ما يطلق عليه اليا حريق الاقلية السياسية الاستراتيجية" و التي "تتألف من عدد صغير من

الأفراد والمجموعات الذين يحتلون موقعا في المجتمع يتيح لهم امتلاك السيطرة على وسائل القمع وجهاز صنع القرار، ففرنسا لعبت على وتر الطائفية في تشكيل الجيش السوري حيث اعتمدت على الطوائف والأقليات بشكل كبير لضمان ولائها و لقمع الحركة الوطنية السورية، الا ان تاريخ الجيش السوري ظل تاريخ طائفي حيث توزع ضباط الجيش على الاحزاب من حيث الانتماء وقامت القيادة البعثية بتصفيات واسعة تهدف إلى استبعاد أو تصفية جميع العناصر غير الموالية للحزب، ومكن البعث القوات المسلحة من الهيمنة على مؤسسات الحكم المدني ، ومؤسسات أمنية تهيمن على الحياة العامة تتكون من مجموعة فرق طائفية - عشائرية عائلية، بما يعزز من قدرته على البقاء، وعزز ذلك بربط ضباط الجيش بنظام خدمات يربط تقريباً كل مجالات حياتهم المهنية والشخصية بالنظام. يعتبر الضباط أنهم قادرون فيها على الدفاع عن أنفسهم بشكل مشترك، وتعامل مع تشكيلات القوات المسلحة المختلفة كما لو كانت ملكا شخصيا له، و عين أبناءهم قادة البعض الوحدات العسكرية، و في ليبيا ومن أجل ضمان استمرار نظامه والدفع بعلمه المتمثل في الثورة الدائمة، فيما أبقى على الجيش الوطني ضعيفاً لصالح هذه الوحدات المتفوقة عسكرياً على الجيش النظامي من حيث العديد والتسليح والتجهيز والتدريب وذلك لحماية النظام نفسه وتجنب خطر وقوع انقلاب. وتتمتع بوضع اقتصادي متميز، ففي العراق وسوريا، وأصبح الشباب العاطلون والمحرومون كوادر يسهل تجنيدها من قبل كل من القاعدة والمتمردين الحوثيين. و امتهان كرامتهم ومن ثم إلحاق الضرر بأمنهم الإنساني ، نتج عنه تآكل شرعية وأمن الدولة والنظام معا، وهو ما أدى الى خلق فاعلين جدد من غير الدول، مؤثر على الفشل في بناء الدولة الوطنية ، أولاً: تسييس وعسكرة الجماعات المتميزة يرتبط الصراع السياسي والعنف السياسي بالبيئة السياسية وصراع " الجماعات المتميزة" على السلطة، ويجسد هذا غياب الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع، كما يشير إلى تعدد الولاءات والانقسامات التي قد تشكل تهديدا للكيان الاجتماعي و السياسي ذاته، فالروابط القومية العامة ضعيفة و لا تزال الصلات العائلية والقبلية والعشائرية والدينية تحدد الى درجة كبيرة ادراك وعي الناس أكثر مما يحدده شعور الانتماء الى جماعة واحدة، و في مثل هذا السياق كان الجيش الكيان الذي يمكن ان يحتوى كل فئات السكان و جمع بين ابناء مختلف الاقاليم و ممثلي الفئات القبلية والاجتماعية و بناء عليه يصبح الجيش رمزا وتجسيدا لوحدة الامة و يتحول الى مؤسسة متميزة تصطبغ بطابع فريد يجعله يتفوق على باقي المؤسسات لكن في المجتمعات المتعددة ثقافيا و التي تعاني نقصا حادا في الاندماج الاجتماعي يتدرج الجيش على مقاس التدرجات الأهلية ويتحول إلى مليشيا او مليشيات. ليست المواطنة بديلا عن الهوية و لا تعني التفاعل الاجباري بين الهويات أو هيمنة إحداها على الأخرى و انما المواطنة دعامة اضافية للهوية و امتدادا لها. إلا أن النظم الحاكمة في البلدان العربية و التي تولت الحكم غداة مغادرة الاحتلال الاجنبي أفرغت مفهومي المواطن والمواطنة من الحمولة الدلالية التي يحيل اليها كل واحد منهما في النظم السياسية الديمقراطية. مناطقية، وذلك نتيجة تفكك او انهيار او ضعف الدولة المركزية ومؤسساتها وخاصة الجيش سواء بفعل العوامل الداخلية السابق ذكرها أو الخارجية أو كليهما " هذه الانشطارات الداخلية، سرعت من وتيرة هذه الاختيارات. ففي سوريا هناك حوالي ٤ الف من افراد المليشيات الشيعية التي تقاتل الى جانب الاسد جاؤ من العراق و ايران و لبنان و اليمن و باكستان و افغانستان و اغلبها هي فروع للمليشيات العراقية أو الحزب الله اللبناني او جيش القدس الإيراني انشئت بدعوى حماية الأضرحة الشيعية حيث يتم توظيف الخطاب الديني في انشائها هذه المليشيات ارتكبت جرائم و مضاعفات في سوريا من قبيل قتل عائلات باكملها او اجبارها على مغادرة قراها و مساكنها و هي نفس الممارسات التي نمارسها في العراق فهذه الازمات قوت من ظاهرة التضامن الطائفي والإثني و اللغوي عبر الوطنية، كما فعل «داعش» في العراق وسورية، كما يفعل الحوثيون في اليمن. واصبح ادراكها واضحا من قبل الجميع، فمنظومة الدولة المركزية كانت تعني بجوهرها قدرة وسلطة الدولة وأجهزتها على السيطرة التامة على كافة أشكال الحراك المجتمعي و مع انهيار تلك المنظومة الأمنية، فإن جل الجماعات الأهلية، التي تشكل النواة الصلبة التي توزع سلطتها " على وكلاء أو معتمدين لها في كل مفاصل الدولة، وهي تسحب" سلطتها أيضاً من هؤلاء الوكلاء بكل سهولة حين يقتضي الأمر، مما يجعلهم شديدي الولاء لأرباب نعمتهم على هذا تتحول الدولة في الواقع إلى واجهة حدائية لنوع من الحكم الاقطاعي في جوهره. في الشكل نحن أمام دولة حديثة لها دستور وفيها مؤسسات وإدارات عامة، وفي الجوهر تشكل هذه الدولة قناعاً لحكم عائلي طائفي تمر مصالح البلاد وأهلها عبرها. و ليس على أساس الكفاءة وفرضت المليشيات سيطرتها على المشهد الليبي وانحصر نشاط الحكومة و المؤتمر الوطني العام في تنفيذ رغبات زعمائها التي تتعارض و تتناقض فيما بينها، خاصة أن الحكومة قررت صرف مكافآت شهرية لكل عضو ميليشيا. ودفعه إلى حالة من الاستبداد السياسي اليومي مما يؤدي إلى تهديد الانضباط، حيث يصبح البديل هو الصلات العشائرية والروابط العرقية والدينية أو العائلية و الزبائنية هذه الانقسامات تشكل رموز و شعارات تبرر بها التناحرات، و

في ليبيا يمثل الوضع الأمني الهش في البلاد أكبر تحد مباشر للعملية الانتقالية إذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات أو لكتائب كما يسمون أنفسهم - شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد وقد كانت ممارسة السلطة على هذه الكتائب المسلحة أمراً في غاية الصعوبة في المراحل الأولى من القتال، أنشأ المجلس الانتقال جيش التحرير الوطني، لا في الحكومة المؤقتة وحسب، بل بين بعضها البعض أيضاً ففي المناطق التي تكون فيها للكتائب جذور اجتماعية وعائلية يتم قبولها وينظر إليها على أنها قوة حماية محلية، لكن عندما تدخل مناطق خارج قاعدتها الاجتماعية الأساسية، بدأ بعض من الجماعات المسلحة يشبه العصابات حيث تورطت في أعمال التهريب والابتزاز والمخدرات والدعارة وسوى ذلك من أنواع السلوك الإجرامي و ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه في تسويات ما بعد النزاع و الا يعتبر إعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس دستورية وقانونية ووطنية مدخلا لمعالجة هذه الظاهرة والقطع مع احتمال اعادة تكرارها ؟ المحور الرابع مستقبل الميليشيات وبناء الدولة ان هذا الوضع المليشياوي الذي طغى على الساحة العربية سيرهن مستقبل الدولة وحاضرها، و ذلك لتهمين على كل شيء. فالتاريخ اثبت عدم صوابية معالجة الحروب الداخلية بحروب كلاسيكية، و على الدولة ان تبقى على نفس المسافة من مختلف الميليشيات و ان لا تميز احداها عن الأخرى في هذه المرحلة الدقيقة من اعادة البناء فاشكالية الميليشيات تزداد حدة بعد فترة سقوط النظام و مرحلة بناء نظام جديد فاذا كان العمل المليشياي يلقى القبول والتأييد باعتباره وسيلة للحماية و الامن و المساهمة في الدفاع عن الفئات التي يمثلها الا ان تخلي هذه الميليشيات عن سلاحها في مرحلة اعادة البناء أمر في غاية الصعوبة، على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود والرقابة أن أصبح في كل منطقة كتائب وجماعات مسلحة بدعم المجلس الانتقالي. فبدل الحد من السلاح و نزعه و جمعه ازداد تداوله و انتعشت تجارته و اصبحت سوقه السوداء مصدرا للثراء، يعيد إلى الأذهان ممارسات نظام القذافي في تمييز مؤيديه عن باقي مكونات الشعب الليبي، هذه التجربة تؤكد أن الاعتماد على الميليشيات قد ينسف الجهود لإعادة توكيد احتكار الدولة لاستخدام القوة و من ثم فإن النجاح سيعتمد بشكل حاسم على القدرة على نزع سلاح الميليشيات، ففي بداية عمليات الدمج والضمير للجماعات المختلفة، خاصة عندما تكون هوياتها الذاتية عميقة ومتجذرة، ويجد الجميع قنوات شرعية وفعالة لتوصيل رغباتهم ومطالبهم. وتمتلك نفوذا واسعا سياسيا و اجتماعيا وثقافيا و ذات مصداقية و قبول من طرف مختلف فئات الشعب ثانيا: إعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس دستورية وقانونية ووطنية لا احد يجادل في أن لجميع الدول ذات السيادة سلطة مطلقة في تشكيل القوات المسلحة وفقا لقوانينها الداخلية. القوات المسلحة فتنشر على الجبهة أو في معسكرات و تكون بعيدة عن المناطق المدنية ويقوم فيها التجنيد على أساس قومي و اهتمامها مركز و موجه نحو قرارات السياسة الخارجية و ذلك على خلاف الشرطة التي تهتم بقرارات السياسة الداخلية و في الوقت الذي كان التفكير العسكري يهتم بالاستراتيجية وكذلك بالربط بين الجيش والامة اصبح الان يربط بين الجيش والمجتمع، فكل الطبقات الاجتماعية ممثلة في داخل الجيش وكلهم متضامنين من أجل الدفاع عن الأمة وأن تحقيق السلم يتم عن طريق تحقيق التقارب بين الجيش و المجتمع و في الحق الدلالي لعلم السياسة ترمز اجهزة الأمن الى النظام السياسي ويرمز الجيش إلى الدولة، الأولى تحفظ امن النظام القائم و الثاني يحفظ امن الدولة والمجتمع فالجيش نظريا هو الشعب مثلما نقول ان البرلمان هو الشعب من هنا جاءت تسمية مجلس الشعب لان من مقتضيات سيادة الشعب وممارسة هذه السيادة ان يحافظ الشعب على سيادته و امنه الذي قد تتهدده اخطار من الخارج و بما نه يتعذر أن يمارس الشعب كله هذه المهمة فقد فوضها الى مؤسسة تسمى الجيش الا ان هذه المهمة تكتنفها الغموض من حيث اضافة مهمة حماية الاستقرار إلى مهام الجيش، و ان يتدخل حين تصدر السلطة من الشعب مصدرا وصاحبها. حيث تقوم قيادة الجيش بواسطة التدريب والتتقيف بدور جد مهم في تحقيق التكامل عبر صهر المواقف الفردية و التوجهات الدينية والطائفية والحزبية في ولاء اعلى للوطن والأمة. وبالتالي فهي للمواطنين جميعهم و ليست لفئة دون أخرى، كما انها في موقع حماية الارادة الشعبية من خلال حمايتها للدستور و مؤسسات الدولة وبقدر ما تكون المؤسسة العسكرية على علاقة جيدة بالمواطنين يكون باستطاعتها أن تلعب دورا مهما في مجال التكامل بين مختلف الفئات التي يتشكل منها المجتمع وبناء الاحساس بالولاء الوطني والهوية المشتركة التي تمثل وفاق الجميع خلاصة: إن وظيفة الجيش هي حماية الوطن من الإعتداءات الخارجية وتوفير الأمن للمجتمع وليس حماية الحاكم لذاته، وهو في أبعد الأحوال الحد الفاصل بين الانفلات الأمني والمجتمعي وبين الانتقال السليم للسلطة، ومجال مفتوح لجميع المواطنين، وحق من حقوقهم المدنية التي كفلها القانون والدستور سواء من حيث تشكيل الأحزاب السياسية والانتخاب والترشح في الانتخابات العامة والجيش ركن سيادي من أركان الدولة الديمقراطية الحديثة، ولا يمارس إلا المهام المقررة له دستورياً وهي : حفظ كيان

